

مَرْسُومٌ رَقْم ١٣٨٨

إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح إعتماد إضافي

بقيمة /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥ لإعطاء مساهمة لصندوق تعاضد

قضاء المحاكم الشرعية والمذهبية

إنَّ رَئِيسَ الْجُمُهُورِيَّةَ

بِتَاءً عَلَى الدِّسْتُورِ

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته لاسيما المادتين ١٢ و ٢٦ منه،

بناء على المرسوم رقم ٥٦ تاريخ ٢٠٢٥/٣/١١ (اعتبار مشروع موازنة العام ٢٠٢٥ موضوع مشروع القانون المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٠٧٦ تاريخ ٤/١٠/٢٠٢٤ مرعياً ومعمولاً به)،

بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء وزير المالية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٩،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي إلى فتح إعتماد إضافي بقيمة /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥ في باب رئاسة مجلس الوزراء لإعطاء مساهمة لصندوق تعاضد قضاة المحاكم الشرعية والمذهبية لتغطية رواتب العاملين لديه والمنح والتقديمات المختلفة المطلوب منه تأمينها للمنتسبيين إلى الصندوق وذلك لتغطية إنفاق العام ٢٠٢٥.

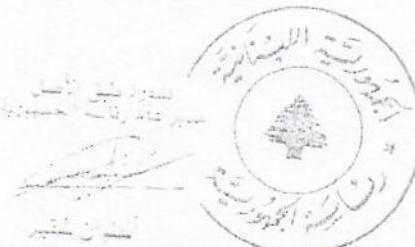
المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعداً في ١٩ أيلول ٢٠٢٥
التوقيع: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
التوقيع: نواف سلام

رئيس مجلس الوزراء
التوقيع: نواف سلام

وزير المالية
التوقيع: ياسين جابر



مشروع قانون معّل

يرمي إلى فتح إعتماد إضافي بقيمة /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في الميزانية العامة لعام ٢٠٢٥
لإعطاء مساعدة لصندوق تعاون قضاة المحاكم الشرعية والمذهبية

المادة الأولى:

أ - يفتح إعتماد إضافي بقيمة /٣٠٠,٠٠٠,١١٠ ليرة لبنانية (ثلاثمائة مليار ليرة لبنانية) يضاف إلى أرقام الميزانية العامة لعام ٢٠٢٥ لصالح صندوق تعاون قضاة المحاكم الشرعية والمذهبية لتغطية رواتب العاملين لديه والمنح والتقديمات المختلفة المطلوب منه تأمينها للمنتسبيين إلى الصندوق وذلك لتغطية إنفاق العام ٢٠٢٥ وفقاً

للتنصيف التالي:

الجزء الأول	الجزء ١
رئاسة مجلس الوزراء	الباب ٣
رئاسة مجلس الوزراء	الفصل ١
حماية اجتماعية غير مصنفة	الوظيفة ١٠٩١
منافع اجتماعية	البند ١٥
اشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التأمين	الفقرة ٦
اشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق تعاون قضاة المحاكم	النقطة ٤
الشرعية والمذهبية	

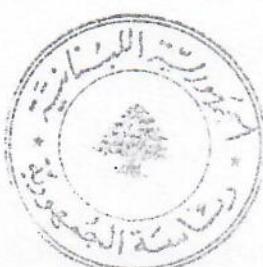
٣٠٠,٠٠٠,١١٠ ليرة لبنانية

لتغطية رواتب العاملين لديه والمنح والتقديمات المختلفة المطلوب منه تأمينها للمنتسبيين إلى الصندوق

فقط ثلاثة ملايين ليرة لبنانية

ب - لا يجوز استعمال الاعتماد المفتوح بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص

عليها في الفقرة "أ" أعلاه.



الأسباب الموجبة

بما أن صندوق تعاوض قضاة المحاكم الشرعية والمذهبية الذي أنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم ١١٤ تاريخ ١٩٨٣،/٩/١٦ هو جهة ضامنة خاصة بقضاة المحاكم الشرعية السنوية والجعفري والمذهبية الدرزية وأن عدد المنتسبين إلى الصندوق في ارتفاع مستمر وذلك بسبب بلوغ عدد من القضاة للسن القانونية وحالتهم إلى التقاعد وتعيين قضاة جدد، مما يرفع عدد المنتسبين إليه سنويًا، الأمر الذي يجعل التقديمات التي يمنحها الصندوق في ارتفاع مستمر، لا سيما أنه نتيجةً للأزمة الاقتصادية والنقدية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى تدني قيمة النقد الوطني، أصبحت رواتب العاملين لديه والمنح والتقديمات المختلفة المطلوب من الصندوق تأمينها للمنتسبين إليه غير مواتية لمواجهة الأعباء الاجتماعية، الأمر الذي أثر سلباً على قيام الصندوق بمهامه،

وإذاً أن الحكومة كانت تؤمن بعض التقديمات للصندوق عبر سلف خزينة لتتأمين المنح والمساعدات للصندوق والتي بقيت دون الحد الأدنى المطلوب.

وإذاً أن الحكومة قررت وقف إعطاء سلف الخزينة كونها تتعارض مع مبدأ الشمول والشفافية في إدارة المال العام.

وإذاً أنه يتضمن تأمين الإعتمادات الضرورية عبر مساهمات ترصد لصندوق تعاوض قضاة المحاكم الشرعية والمذهبية لتمكينه من القيام بدوره على أكمل وجه،

لذلك،

أعد مشروع القانون المرفق والحكومة إذ تقدم به من المجلس النيابي الكريم راجيةً اقراره.

